



الوفد
المصري
يصف
المطالبة
الأثيوبية
بأنها
مليئة
بالأكاذيب

« الوطن العربي » تنفرد بنشر
الاتفاقيات التي وقعت عليها
جميع دول حوض النيل
بما فيها إثيوبيا



بالاحتفاظ بحقوق مصر في مراقبة
مجرى النيل من المنبع الى المصب.

اتفاقية ١٩٥٩

وعقب استقلال السودان جرى
توقيع اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر
والسودان وقد عقدت في يوم ٨
نوفمبر من ذلك العام وتضمنت :
١- الحقوق المكتسبة الحاضرة :
ما تستخدمه مصر ومن مياه نهر
النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو
الحق المكتسب لها قبل الحصول

على الفوائد التي ستحققها
مشروعات ضبط النهر وزيادة
ايراده المنوه عنه في هذا الاتفاق
ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار مترا
مكعبا مقدرة عند اسوان سنويا..
وان يكون ما تستخدمه السودان
في الوقت الحاضر « انذاك، هو
حقها المكتسب ومقداره ٤ مليار
متر مكعب.

٢- مشروعات ضبط النهر
والتحكم في منع انسياب مياهه
الى البحر ، بحيث توافق
الجمهوريتان على ان تنشئ مصر

السد العالي عند اسوان على ان
تنشئ السودان سد الروصيرص
على مياه النيل الأزرق ، ويوزع
صافي فائدة السد العالي على
الجمهوريتين وبالتالي يصبح
نصيب مصر ٥٥ مليار متر
مكعب والسودان ١٨٥ مليار متر
مكعب.

٣- توافق حكومة مصر ان تدفع
لحكومة السودان مبلغ ١٥
مليونات عويضا شاملا عن الأضرار
التي تلحق بالملكات السودانية
نتيجة التخزين في السد العالي